

Distr.: General
29 September 2021
Arabic
Original: English

الجمعية
المجلس



الدورة السادسة والعشرون

كينغستون، 6-10 (المجلس) و 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2021 (الجمعية)*

البند 13 من جدول أعمال الجمعية

تقرير لجنة المالية وتوصياتها

البند 14 من جدول أعمال المجلس

تقرير اللجنة المالية

تقرير اللجنة المالية

أولا - مقدمة

1 - في ضوء القرار الذي يقضي بمواصلة الدورة السادسة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار حتى عام 2021 والذي أُبلغ عن طريق رسالة مؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس الجمعية ورئيس المجلس، قررت اللجنة المالية مواصلة جلساتها خلال عام 2021 بهدف استكمال النظر في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها وتقديم تقرير تكميلي إلى المجلس والجمعية قبل نهاية الدورة السادسة والعشرين. وينبغي قراءة هذا التقرير بالتزامن مع تقرير اللجنة الصادر في عام 2020 (ISBA/26/A/10-). (ISBA/26/C/21).

2 - وخلال عام 2021، ونظرا لأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حالت دون تنظيم جلسات بالحضور الشخصي، عقدت اللجنة جلسات افتراضية يومية 30 و 31 آذار/مارس و 18 أيار/مايو و 30 حزيران/يونيه 2021. وواصلت اللجنة اتباع الطرائق المبينة في الفقرات من 2 إلى 5 من الوثيقة ISBA/26/A/10-ISBA/26/C/21.

3 - وشارك في الجلسات أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: أندري بريبيتشين (الرئيس)، وكينيث وونغ (نائب الرئيس)، وفريدا ماريا أرماس - فيتر، وكيجون فان، وعبد الرحمن زينو إيزورا، وقسطنطين ج. مورافيوف، وديديه أورتولاند، وفوجيموتو شوكو، وكيري آن سبولدينغ، ويدا أوماسانكر، وديفيد ويلكنز. وفي 22 آذار/مارس 2021، استقال من اللجنة فيليب ديكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

* المواعيد الجديدة للاجتماعات بالحضور الشخصي التي كان من المقرر عقدها أصلا في تموز/يوليه 2020 ثم تموز/يوليه 2021.



الشمالية). واستقال نيان لين أونغ (ميانمار) ودنكان موهوموزا لايكي (أوغندا) في 30 آذار/مارس. ووفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة، شاركت إيلانور بيتش (المملكة المتحدة) وميدارد أينموهيشا (أوغندا) في جلسات اللجنة قبل أن تنتخبهما رسمياً الجمعية التي عقدت في إطار إجراء الموافقة الصامتة، وذلك عملاً بقرار أكدته رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل موجهة من رئيس الجمعية. وفي 4 أيار/مايو، أبلغ الأمين العام اللجنة بوفاة رينالدو ستوراني (البرازيل)، وأعرب أعضاء اللجنة عن تعازيهم ووقفوا دقيقة صمت حداداً عليه.

4 - وأحاطت اللجنة علماً في جلستها المعقودة في 30 آذار/مارس 2021 باعتماد الجمعية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 للمقرر ISBA/26/A/19 المتعلق بميزانية السلطة للفترة المالية 2021-2022. واعتمدت اللجنة جدول أعمال معدلاً (ISBA/26/FC/1/Rev.1) لإدراج المسائل الإضافية التي ينبغي أن تدرسها في عام 2021، وهي تنفيذ ميزانية الفترة المالية 2019-2020، وتقارير مراجعة الحسابات للفترة 2019-2020، والتقارير عن التكاليف المرتبطة باستخدام مركز المؤتمرات في جامايكا، والتقارير عن تكاليف مشاركة السلطة في النظام الموحد للأمم المتحدة، وتعيين مراجع حسابات.

ثانياً - تنفيذ ميزانية الفترة المالية 2019-2020

5 - في 18 أيار/مايو، أحاطت اللجنة علماً بتقرير عن تنفيذ ميزانية الفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأظهر التقرير أن مجموع النفقات بلغ 18 032 051 دولاراً مقابل مخصصات معتمدة في الميزانية قدرها 18 235 850 دولاراً. وقدمت الأمانة معلومات عن بنود الميزانية التي تتسم بتباين كبير بين النفقات المقررة والنفقات الفعلية. وطلبت اللجنة إيضاحات بشأن مسائل شتى وحصلت عليها، منها مثلاً تكاليف الموظفين العامة، والتكاليف المرتبطة بالجلسات الإضافية للجنة القانونية والتقنية والفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمجلس بشأن وضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والفرع 8 من مرفق اتفاق عام 1994 بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 للمجلس، وكذلك الزيادات في تكاليف الإيجار ومعدات الدعم.

ثالثاً - تقرير مراجعة الحسابات لعامي 2019 و 2020

6 - نظرت اللجنة في تقرير مراجعة الحسابات لعام 2020 الذي أعدته مؤسسة مراجعة الحسابات إرنست ويونغ. ولاحظت مع الارتياح أن السلطة تلقت تقريراً لمراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات. وأبلغت الأمانة اللجنة بأن خبيراً اکتوارياً مستقلاً قدّم، عقب ملاحظات مراجعة الحسابات التي أبدت في عام 2019، تقييماً متوافقاً مع المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للالتزامات استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، وهو التقييم الذي قبلته مؤسسة مراجعة الحسابات⁽¹⁾.

(1) أسفر حساب استحقاقات الموظفين عن صافي خصوم متعلقة بالاستحقاقات المحددة قدرها 2,203 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 2,140 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 1,910 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

رابعاً - وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملاً بالفقرة 7 (و) من الفرع 9 من مرفق اتفاق عام 1994

7 - واصلت اللجنة مناقشاتها بشأن وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة. وأشارت إلى أنها طلبت في عامي 2019 و 2020 تقارير عن تقييم ثلاث صيغ بديلة لتخصيص مبلغ معين من الإتاوات المتاحة للتوزيع على نحو عادل ومنصف، وأن الأمانة قدّمت لها هذه التقارير. وطلبت اللجنة أيضاً نموذجاً متاحاً على الإنترنت لتمكينها من تصوّر ومقارنة أثر كل صيغة على المدفوعات لأعضاء السلطة في إطار مختلف السيناريوهات، وقد زُوِّدت بهذا النموذج.

8 - ونظرت اللجنة في ما يمكن اعتماده من نهج بديل أو تكميلي من أجل إنشاء صندوق عالمي دعماً للمنافع العامة العالمية، أو في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، أو في إجراء بحوث في أعماق البحار وحفظها. وتبعاً لذلك، طلبت إلى الأمانة إعداد تقرير يبلور مفهوم الصندوق العالمي باستقاضة. واستجابة لذلك، أعدت الأمانة، بمساعدة شركة استشارية تُدعى SDP Consult، تقريراً في عام 2021 عن هيكل "صندوق لاستدامة قاع البحار" والغرض منه، نظرت فيه اللجنة يومي 30 و 31 آذار/مارس.

9 - وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بتقرير للأمين العام (ISBA/26/FC/8) حدد فيه المقترحات المتعلقة بنطاق صندوق استدامة قاع البحار والغرض منه وهيكله. وناقشت أنواع الأنشطة التي يمكن أن يمولها الصندوق، من قبيل: (أ) مشاريع لدعم إجراءات بعينها يحددها أعضاء السلطة من خلال خططها الاستراتيجية وخطة عملها الرفيعة المستوى؛ (ب) والمشاريع التي يقترحها أعضاء السلطة والأطراف الثالثة من خلال التمويل المشترك؛ (ج) والمشاركة في تمويل المؤسسة من خلال الاستثمارات أو القروض. وتوصلت اللجنة، بعد النظر في مختلف التقارير المعدة لكي تنظر فيها، إلى استنتاج مفاده أن الوقت قد حان لتقديم تقرير عن النتائج التي توصلت إليها والمسائل التي نظرت فيها إلى المجلس والجمعية بهدف التماس التوجيه بشأن كيفية المضي قدماً. وقد قُدِّم تقرير اللجنة إلى المجلس والجمعية بشأن مسألة التقاسم المنصف للفوائد، وهو يلخص جميع الأعمال التي أنجزتها اللجنة بشأن هذه المسألة في الفترة بين عامي 2019 و 2021، بوصفه الوثيقة ISBA/26/A/24-ISBA/26/C/39.

خامساً - حالة المساهمات والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك الجدول الإرشادي للأنصبة المقررة على أعضاء السلطة في الميزانية الإدارية للفترة المالية 2021-2022

10 - في 30 حزيران/يونيه 2021، زُوِّدت اللجنة بتقرير مستوفى عن حالة المساهمات في ميزانية السلطة. ولاحظت اللجنة أن نسبة قدرها 74,7 في المائة (5 557 815 دولاراً) من المساهمات في ميزانية عام 2021 استُلمت حتى 10 حزيران/يونيه 2021. ولوحظ أيضاً أن نسبة 58,8 في المائة من أعضاء السلطة قد دفعت أنصبتها المقررة بالكامل وأن نسبة 15,9 في المائة من الأعضاء دفعت تلك الأنصبة جزئياً لعام 2021، مما خلف رصيداً مستحقاً قدره 1 879 828 دولاراً.

- 11 - وأُعربت اللجنة عن قلقها إزاء مقدار المتأخرات وارتفاع عدد الأعضاء الذين تأخروا عن السداد لمدة تزيد على سنتين، وهذه المتأخرات يبلغ مجموعها 992 251 دولاراً، أو نسبة 10,79 في المائة من الميزانية. ولذلك، حثت اللجنة الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى تحصيل المساهمات غير المسددة من أعضاء السلطة، بسبل منها تيسير المناقشات مع الأعضاء المعنيين لمعالجة مسألة المتأخرات المستحقة وتسويتها.
- 12 - ورُوِّدَت اللجنة أيضاً بتقرير مستوفى عن حالة صندوق رأس المال المتداول. وفي 30 أيار/ مايو 2021، بلغ رصيد الصندوق 670 805 دولارات، تضاف إليها مساهمات غير مسددة قدرها 5 385 دولاراً لعام 2021، ومبالغ أخرى قدرها 73 810 دولارات يتعين تحصيلها في الفترة المالية 2023-2024.

سادسا - حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة والمسائل ذات الصلة

- 13 - أحاطت اللجنة علماً بتقرير مستوفى عن حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة.

ألف - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

- 14 - في 30 أيار/مايو 2021، بلغ مجموع رأس مال صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة (بما في ذلك الفوائد المتراكمة) 4 516 733 دولاراً، بينما بلغت الأموال المتاحة (أي الفوائد مطروحة منها النفقات) 362 957 دولاراً. وسيكون الرصيد متاحاً للاستخدام لدى الانتهاء من استعراض اختصاصات الصندوق، وفقاً لقرار الجمعية الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2020 (ISBA/26/A/18).

باء - صندوق التبرعات الاستثمارية المنشأ بغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية

- 15 - حتى 30 أيار/مايو 2021، كان في صندوق التبرعات الاستثمارية المنشأ بغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية رصيد قدره 92 504 دولارات. وخلال عام 2021، وردت مساهمات من فرنسا (20 000 دولار)، والفلبين (7 500 دولار)، وشركة DeepGreen Metals Inc. (15 000 دولار)، وأربع جهات متعاقدة قدمت تبرعات اختيارية قدرها 6 000 دولار لكل منها.

جيم - صندوق التبرعات الاستثمارية لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس

- 16 - حتى 30 أيار/مايو 2021، بلغ رصيد صندوق التبرعات الاستثمارية لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس ما قدره 20 579 دولاراً.

دال - الصندوق الاستئماني لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجية عن الميزانية

17 - حتى 30 أيار/مايو 2021، كان في الصندوق الاستئماني لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجية عن الميزانية رصيد قدره 1 112 475 دولارا.

هاء - صندوق التبرعات الاستئماني لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة

18 - حتى 30 أيار/مايو 2021، كان في صندوق التبرعات الاستئماني لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة رصيد قدره 11 068 دولارا. وتجدر الإشارة إلى أن مقترح الميزانية الأصلي الذي أعده الأمين العام للفترة المالية 2021-2022 تضمن اعتماد ميزانية تكميلية للمؤسسة (ISBA/26/A/5-ISBA/26/C/18)، الفصل الرابع). وقررت اللجنة إعادة النظر في المسألة في جلساتها في عام 2021، مع مراعاة أي توصية يقدمها المجلس. وأوضحت الأمانة أن الاعتماد المالي المخصص للمؤسسة لم يدرج في مقترح الميزانية للفترة المالية 2021-2022 كما قُدِّم في صيغته النهائية إلى المجلس والجمعية واعتمد لاحقا (ISBA/26/A/5/Add.1/Rev.2-ISBA/26/C/18/Add.1/Rev.2).

سابعا - تقرير عن التكاليف المرتبطة باستخدام مركز المؤتمرات في جامايكا

19 - زُوِّدَت اللجنة بتقرير عن التكاليف المرتبطة باستخدام مركز المؤتمرات في جامايكا، امتثالا لطلبها المقدم في عام 2020. وأشارت اللجنة إلى أن المركز لم ينشر معدلات التكاليف، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت تُعرض على السلطة أفضل المعدلات، مع مراعاة أنه بموجب الاتفاق التكميلي المبرم بين السلطة الدولية لقاع البحار وحكومة جامايكا بشأن مقر السلطة الدولية لقاع البحار واستخدام مجمع مركز المؤتمرات في جامايكا، يجب ألا تكون المعدلات المطبقة على السلطة مقابل استخدامها للمركز أقل مؤاتاة من المعدلات المطبقة على الحكومة أو وكالاتها أو أي منظمات أو هيئات محلية أخرى (الفقرة 2) من المادة 9). وأبرز التقرير أيضا أن التكاليف المرتفعة التي تتحملها السلطة ناجمة عن صيانة النظام السمعي للغرف التي يوفرها مركز المؤتمرات، والتي تتحملها السلطة بالإضافة إلى دفع تكلفة استئجار الغرف.

20 - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء التكاليف المرتفعة جدا المرتبطة باستخدام مركز المؤتمرات، وطلبت إلى الأمانة مواصلة الاتصال بحكومة جامايكا بشأن الزيادات في التكاليف وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في جلستها التالية.

ثامنا - تقرير عن تكاليف مشاركة السلطة الدولية لقاع البحار في النظام الموحد للأمم المتحدة

21 - أحاطت اللجنة علما بتقرير عن الزيادات في التكاليف المرتبطة بمشاركة السلطة في النظام الموحد للأمم المتحدة. ولوحظ أن بعض التكاليف التي يفرضها النظام الموحد للأمم المتحدة آخذة في الازدياد باستمرار وأن الأمانة لا تتحكم في هذه التكاليف. وعلى وجه الخصوص، ستزيد تكلفة المشاركة في محكمة

الأمم المتحدة للاستئناف من مبلغ قدره 9 600 دولار لكل قضية إلى مبلغ 16 778 دولارا لكل قضية في عام 2021. وأبرز الأمين العام أيضا المسائل القانونية الأساسية المتصلة بمشاركة السلطة في منظومة الأمم المتحدة لإقامة العدل، والتي قد تترتب عليها آثار مالية وآثار متعلقة بالميزانية في المستقبل. وأبلغ الأمين العام اللجنة بأن مكتب الشؤون القانونية يعالج هذه المسألة وأن اللجنة قد تحتاج إلى إعادة النظر في هذه المسألة في المستقبل.

تاسعا - تعيين مراجع حسابات

22 - دُعيت اللجنة إلى اختيار جهة مستقلة لمراجعة الحسابات للفترة 2021-2022، عملا بالمادة 12 من النظام المالي للسلطة. وأبلغت اللجنة بأن العروض قد طلبت من الشركات المستقلة الثلاث المعترف بها دوليا لمراجعة الحسابات ومقرها جامايكا⁽²⁾ في كانون الأول/ديسمبر 2020. غير أن المؤسسة الحالية لمراجعة الحسابات، إرنست ويونغ، هي المؤسسة الوحيدة التي قدمت عرضا.

23 - واقترحت اللجنة أن تنظر الجمعية في المستقبل، بالنظر إلى العدد المحدود للشركات الدولية لمراجعة الحسابات في جامايكا، في إمكانية التعاقد مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ربما كل 5 إلى 10 سنوات. غير أنه لوحظ أن ذلك سترتب عليه آثار هامة من الناحية المالية وفيما يتعلق بالميزانية. وطلب إلى الأمانة أن تقدم مقارنة بين تكاليف الأمم المتحدة وتكاليف المؤسسة الخاصة لمراجعة الحسابات لكي تنظر فيها اللجنة في عام 2022.

24 - وتوصي اللجنة بتعيين مؤسسة إرنست ويونغ كجهة مستقلة لمراجعة الحسابات للفترة 2021-2022.

عاشرا - مسائل أخرى

تقرير عن التمويل المستقبلي للسلطة الدولية لقاع البحار

25 - قُدِّم إلى اللجنة تقرير الأمين العام (ISBA/26/FC/7) الذي أبرز فيه التطور التاريخي الذي شهدته ميزانية السلطة والإسقاطات استنادا إلى تطور مسؤوليات السلطة المتوقعة على مدى السنوات العشر القادمة، مع انتقال الأنشطة في المنطقة من مرحلة التفتيش إلى مرحلة الاستغلال، ووفقا "لنهج التدرجي" الذي تنص عليه الاتفاقية.

26 - وأحاطت اللجنة علما بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لزيادة قدرة الأمانة على أداء المهام التنظيمية المتوقعة والمطلوبة من السلطة لكي تكون مستعدة على نحو كاف لمرحلة الاستغلال. وأبلغت اللجنة بإنشاء وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية التي سيشمل تمويلها تكاليف أولية من قبيل تجهيز الطلبات المتعلقة بخطط عمل التفتيش والاستغلال، والإشراف على أنشطة المتعاقدين، وتجهيز التقارير والبيانات والمعلومات المقدّمة من المتعاقدين، ودعم النشر المنهجي للمعايير والمبادئ التوجيهية ومراجعتها المستمرة. وينطوي كذلك تلقي طلب فيما يتعلق بأي خطة عمل على تكاليف إضافية أولية، إذ يستدعي ذلك تنظيم جلسات إضافية للجنة القانونية والتقنية.

(2) مؤسسات إرنست ويونغ (Ernst and Young) و KPMG و PwC.

27 - وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن من الضروري توفير المزيد من الموارد المالية للتعبيل بالعمل على وضع مشروع القواعد التنظيمية، وذلك من أجل كفالة أن يعتمد المجلس إطاراً تنظيمياً قوياً وشاملاً للاستغلال. وبناء عليه، ستقتضي الحاجة زيادة عدد الجلسات بالحضور الشخصي للمجلس في عام 2022 بتقسيم دورته إلى جزأين مدة كل منهما ثلاثة أسابيع. وإذا تسنى تحقيق وفورات في الميزانية الإجمالية المخصصة لخدمات المؤتمرات في الفترة المالية 2021-2022، فمن الممكن النظر أيضاً في عقد مجموعة ثالثة من جلسات المجلس في عام 2022.

28 - وميزانية السلطة للفترة المالية 2021-2022 معدة على أساس سيناريو يتوخى ثمانية أسابيع (42 يوماً) من الجلسات المزودة بكامل الخدمات، تُوزع على النحو التالي: الجمعية (5 أيام)، والمجلس (12 يوماً)، واللجنة القانونية والتقنية (20 يوماً)، واللجنة المالية (5 أيام). ويجوز إعادة توزيع الأيام المخصصة للاجتماع بين هذه الهيئات في حدود السقف الإجمالي المذكور دون أن يترتب على ذلك أي أثر مالي.

29 - ومن المرجح أن تقتضي الحاجة أيضاً توفير موارد إضافية لصندوق التبرعات الاستثمارية من أجل دعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في جلسات المجلس الإضافية. وعلى افتراض عقد ثلاث مجموعات من جلسات المجلس في عام 2022، قدر الأمين العام أن الاحتياجات الإضافية للصندوق ستبلغ حوالي 130 000 دولار.

30 - وناقشت اللجنة التقرير مناقشة مستفيضة ونظرت في آثاره الهامة على مفاوضات الميزانية المقبلة، بما في ذلك الإشارات المرجعية إلى عملها بشأن مسألة التقاسم المنصف للفوائد. وستبقي اللجنة المسألة قيد نظرها الفعلي.

حادي عشر - توصيات اللجنة المالية

31 - بناء على ما تقدم، توصي اللجنة مجلس السلطة وجمعيتها بما يلي:

(أ) حث أعضاء السلطة على سداد الأنصبة المقررة عليهم في الميزانية في أقرب وقت ممكن وفي الموعد المقرر وبالكامل؛

(ب) مناشدة أعضاء السلطة الذين لم يسددوا مساهماتهم، بما في ذلك مساهمات السنوات السابقة، أن يدفعوها في أقرب وقت ممكن؛

(ج) الإحاطة علماً بالآثار المقدرة المالية والمرتتبة في الميزانية المرتبطة بالتطور المتوقع للسلطة في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، والحاجة إلى ضمان تزويدها بالقدرات والموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994؛

(د) الموافقة على تعيين مؤسسة إرنست ويونغ كجهة تضطلع بمراجعة حسابات السلطة للفترة المالية 2021-2022؛

(هـ) دراسة تقرير اللجنة عن مسألة التقاسم المنصف للفوائد (ISBA/26/A/24)

(ISBA/26/C/39) وتقديم توجيهات إلى اللجنة فيما يتعلق بالأسئلة الواردة في المرفق الثاني للتقرير.